تحت شعار: اعادة الوحدة للاتحاد العام لنقابات العمال

تحتفل الكتلة العمالية التقدمية وجماهيرها بالاول من أيار

الرملاء الاعزاء

ننتهز فرصة حلول عيد الاول من ايار لنتقدم لكم باخلص التهاني بهذا العيد ، ولنجدد لكم التعهد على الاستمرار في النضال من اجل اعادة الوحدة الى صفوف الحركة النقابية في بلادنا ، وفي سبيل الدفاع عن الحقوق الوطنية والطبقية للطبقة العاملة ولحلفائها جماهير الكادحين والشغيلة .

ويحل اول ايار هذا العام وطبقتنا العاملة تواجه المزيد من الاضطهاد والقمع الموجه ضدها وضد ابنائها وبنات مختلف الفئات الوطنية في شعبنا . وتعاني ، بصفة خاصة ، من تفاقم البطالة وتردي مستوى المعيشة ، ومحاولة كبار الراسماليين القاء عبء الازمة الاقتصادية على عاتق الطبقة العاملة حتى تبقى ارباحهم في مأمن من اي نقص مهما كان ضئيلا .

ان تجربة الحياة قد اعطت الادلة والبراهين العديدة على ان وحدة شعبنا الوطنية شرط لا غنى عنه للنضال الناجح من اجل استرداد حقوقنا الوطنية . وان وحدة حركتنا النقابية شرط لا غنى عنه للنضال الناجح من اجل التصدي لعمليات فصل العمال ، وتخفيض اجورهم ، وسلب مكتسباتهم التي حققوها بفضل كفاحهم بقيادة حركتهم النقابية الواحدة الموحدة .

وحدة شعبنا الوطنية شرط لا غنى عنه للنضال الناجح من اجل استرداد حقوقنا الوطنية

ولذلك فان اية محاولة لتكريس الانقسام في الحركة النقابية لا تخدم مصالح الطبقة العاملة وتلحق الضرر بقدرتها على النضال دفاعا عن حقوقها وعن لقمة عيشها .

ان هذه الحقيقة يؤكدها ذلك الهجوم الشرس على حقوق العمال ومكتسباتهم الذي اشتد مع بداية الانقسام في الاتحاد العام لنقابات العمال ، وتفاقم مع تفاقم الانقسامات التي حدثت فيما بعد .

ومن الادراك العميق لهذه الحقيقة تقدمت الكتلة العمالية التقدمية بمشروعها لاعادة الوحدة الى الحركة النقابية في اطار الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية .

ومنذ طرحه في بداية هذا العام والكتلة العمالية التقدمية تقوم بجهود حثيثة ومثابرة لشرحه وتبيان فوائده للحركة النقابية ولمستقبل تطورها . ومن البداية حرصت الكتلة العمالية التقدمية على التاكيد بانها تطرح مشروعها للحوار، ولا تبغي من وراءه تحقيق كسب خاص لها ، او تسجيل موقف او ادعاء بانها صاحبة مشروع الوحدة. ولقد توجهت الى مختلف الاطراف طالبة منها الاجتماع لمناقشة المشروع ، والاتفاق على صيغة مشتركة لاعادة الوحدة .

غير ان الاطراف الاخرى ظلت الى الان متمسكة بمواقفها ، ولم تعط المشروع العناية الجدية التي يستحقها . حتى انهاتي تعليقاتها عليه كشفت عن سوء فهم له ، او عن اهتمام ببعض تفاصيله دون المسالة الجوهرية فيه وهي التي تشكل المدخل العملي والواقعي لاعادة الوحدة ولسد الطريق امام الاسباب والعوامل التي تراكمت وادت الى الانقسام في سابق الايام .

وفي النشرة الصادرة عن جبهة العمل النقابي التقدمية باسم "العامل" بمناسبة الاول من ايار مثال واضح على سوء فهم المشروع المقدم من الكتلة العمالية التقدمية . فكانت تعليق "حول افاق وحدة الحركة النقابية مؤخرا "يظن ان المشروع يدعو الى "تغيير شكل وضع العضو الذي كان يعتمد على عضويته في الهيئة الادارية للوصول لمجلس الاتحاد العام، الى اجراء انتخابات داخل المنطقة لعضوية مجلس الاتحاد مباشرة ولا صلة للنقابات بذلك ".

ان التغيير الذي يستهدفه المشروع ليس في "شكل وضع العضو" بل في الاساس التنظيمي الذي يقوم عليه الاتحاد . اما الصلة بالنقابات والعلاقة بالهيئة الادارية لنقابتي قائمة من خلال انتماء عضو مجلس الاتحاد المنتخب لهذه القائمة او تلك ، والتي بدورها سيكون لها اعضاؤها في الهيئات الادارية للنقابات او لبعضها او في ميثاقها العامة في حالة عدم الفوز .

ان التغيير الذي يقترح اجراءه مشروع الكتلة العمالية التقدمية ياخذ في الاعتبار الواقع الجديد الذي يميز طبقتنا العاملة، في الوقت الحاضر، عما كان وضعها قبل حوالي الثلاثين عاما عندما تشكل الاتحاد العام لنقابات العمال . انذاك لم تكن هناك طبقة عاملة بالصورة والكيفية التي تتواجد بهما الان . كان العمال شبه حرفيين في غالبيتهم العظمى ، وكانت المؤسسات صغيرة جدا وذات طابع حرفي ، وكانت النقابات القليلة العدد التي تشكلت تحمل تلك الصفات ، صفات اعضائها وصفات علاقات العمل التي كانت قائمة داخل المؤسسات التي كانوا يعملون فيها .

وتبعا لذلك كان من غير الممكن اقامة اتحاد بين نقابات صغيرة العضوية وشبه حرفية الا بسبب توفر عامل الوعي السياسي لدى بعض القادة النقابيين انذاك الذين كانوا ينتمون لبعض الاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية . وبسبب اعتدادهم، بفضل هذا الوعي، الى صيغة واقعية تراعي ظروف الحركة النقابية انذاك . وهي الصيغة التي ما زال البعض يتمسك بها حتى الان ، والتي اصبحت ضيقة ولا تتلاءم مع الاوضاع الجديدة، وباتت منفذا للانقسامات سواء على مستوى الاتحاد العام او على مستوى النقابة الواحدة .

لقد كانت هذه الصيغة تستجيب لحاجات ملحة ومباشرة عند بداية تاسيس الحركة النقابية في الاردن . وهي، في الاساس، تجميع لقوى تلك النقابات في مواجهة المهام القليلة المشتركة بينها انذاك، وهي تحديدا التضامن ضد الارهاب الحكومي الموجه ضد النقابات ، ومن اجل وضع قانون عمل وعمال يحسن الاوضاع الصعبة التي كان يعمل ويعيش العمال في ظلها ومنها تحديد ساعات العمل بثماني ساعات وقضايا الفصل والتعويض الخ..

اما تنظيم النضالات المطلبية على مستوى البلاد ، وعلى اساس طبقي عام فلم تكن انذاك على جدول اعمال الاتحاد، بسبب الطابع الحرفي الصغير للمؤسسات وللنقابات نفسها . ويدل على هذا انه لم يحدث اي اضراب على مستوى المهنة الواحدة، او على مستوى فرع صناعي ناهيك عن حدوث مثل هذا الاضراب على مستوى نقابي شامل .

لذلك لم يكن هناك مفر من التشديد على الجانب "الاداري" في توحيد النقابات مع ضعف الفرص الكفاحية المشتركة ، والوعي الطبقي، والنضالات الطبقية . وكان يكفي ان يشكل واحد وعشرون عاملا نقابة حتى يصبح لهذه النقابة ، اي للواحد وعشرين عاملا، الحق بان تمثل في مجلس الاتحاد بعضوين . لم يكن هناك من وسيلة اخرى لاقناع هذه النقابة بالانضمام الى الاتحاد . بل ان بعض النقابات الكبيرة نسبيا في بداية تشكيل الاتحاد فضلت ان تبقى خارجه ، ربما لانها لم تكن تشعر بان ارتباطها مع نقابات صغيرة في اتحاد واحد سيضيف الشيء الكثير الى قوتها . وهناك اسباب اخرى كانت لدى تلك النقابات .

وفي ذلك الحين ، ايضا، كان مجرد تشكيل نقابة بالعدد الضئيل الذي اشرنا اليه يعتبر بحق انجازا وخطوة الى امام على طريق بناء الحركة النقابية . وكانت النقابات، مقارنة العدد وبالتالي فان الصيغة الحالية التي كانت متبعة كاساس للتمثيل في مجلس الاتحاد لم يكن فيها حيف تجاه اية نقابة اما الان فالوضع مختلف . وسنعالج مثالا على ذلك فيما بعد .

فهل بقيت هذه الظروف على ما هي عليه في الوقت الحاضر ؟ هناك تغيير لا يستطيع احد انكاره. ان عدد العمال قد تضاعف مرات عديدة ، وبات الكثيرون منهم يعملون في مؤسسات كبيرة ، وهناك احصائيات يعرفها الجميع عن هذه الزيادة الضخمة في عدد العمال . وعندما نقول ان هناك عشرات الالاف من العمال العاملين في اسرائيل فانهم في واقع الامر، ذاتيا وموضوعيا ، يعملون عند صاحب عمل واحد تجسد صفته الوحدة، رغم اختلاف المواقع واسماء الاشخاص والمؤسسات ، الطبيعة الاستغلالية الكولونيالية لشروط العمل التي يعمل بموجبها العمال العرب من الاراضي المحتلة في اسرائيل .

هذا مثال على التغيير الحاصل . وهو يشير الى توفر مجموعة من العوامل والاسس لقيام نضالات مشتركة على اساس طبقي عام ولنمو الوعي الطبقي . وهناك امثلة اخرى على ذلك في داخل الضفة الغربية تدل على الطبيعة الرأسمالية للمؤسسات، وعلى بروز نمط علاقات الانتاج الرأسمالية على حساب نمط العلاقات الحرفية وشبه الحرفية التي كانت سائدة في مطلع حياة الحركة النقابية والاتحاد العام لنقابات العمال .

ان هذا التغيير يتطلب تغييرا في الصيغة التي قام على اساسها، في الماضي، الاتحاد العام لنقابات العمال . وهذا التغيير مطلوب حتى لو لم يكن هناك انقسام في الاتحاد .

ومع ذلك فلنر ما التي اليه الامور، وفق الصيغة الحالية في التطبيق .

لقد شكلت هذه الصيغة حافزا قويا لتشكيل نقابات جديدة. ولكن اية نقابات ولاية اهداف ؟ ان الجواب على ذلك يكمن في الحقيقة التي يصعب على احد الاختلاف معها . وهو ان زيادة عدد النقابات التي تشير اخر الانباء الى انه وصل الى ١٦٠ نقابة ، اي بزيادة ١٣٢ نقابة في السنوات الخمس الماضية لا تنسحب على زيادة مماثلة في المجموع الكلي لعضوية النقابات . ولا نود الدخول في جدل حول ما اذا كانت هناك زيادة اصلا في العضوية . لكن الامر الذي يتفق عليه الكثيرون انه لم تحصل زيادة في عضوية النقابات موازية لزيادة عدد النقابات ، اي خمسة اضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٨٠.

لماذا تضاعف عدد النقابات خمس مرات منذ العام ١٩٨٠ دون زيادة مماثلة في مجموع اعضاء النقابات ؟

رصيد طبقة العاملة اليوم خير ما كان عليه ايلى الاول من ايار ٨٦ يستمدني خير الاساس التنظيمي للحركة النقابية

ولي تعليق نظرة جبهة العمل النقابي التقدمية اشارات "للدكاكين" النقابية . ولا نريد اضافة اية اوصاف اخرى لهذا النوع من النقابات التي نقرا عنها في الصحف ولكنها غير موجودة في الواقع .

هذه الزيادة الهائلة في عدد النقابات، اذن ، لم تكن تستهدف توسيع عملية تنظيم العمال في النقابات ، وانما استهدفت ، ومنذ البداية، استخدام "الصيغة الادارية" القديمة التي كانت لها مبرراتها التاريخية ، كما سبق واشرنا، لكسب "نفوذ اداري" في الهيئات القيادية للاتحاد ، وذلك من خلال زيادة عدد النقابات وبالتالي زيادة عدد ممثلي التيار الذي اعلن عن تشكيل اكبر عدد من النقابات في مجلس الاتحاد وفي اللجنة التنفيذية. فبحكم هذه الصيغة يمكن لالف عامل مثلا تشكيل عشرات النقابات ، وبالتالي الحصول على عشرات المقاعد في مجلس الاتحاد . بينما لا يمكن لنقابة تصل عضويتها الى ١٥٠٠ عامل ان ترسل الى المجلس سوى ستة مندوبين . ولهذا لم تكن مجرد مصادفة ان الذين بادروا الى تشكيل النقابات الموازية وهم قتلة الوحدة العمالية ، والذين يريدون قوقعة الحركة النقابية ضمن حدود ضئيلة على مقاسهم الخاص وهم كتلة الطليعة العمالية كانوا متفقين على معارضة تعديل النظام الداخلي لاتحاد النقابات باتجاه ربط زيادة التمثيل في مجلس الاتحاد بزيادة العضوية للنقابة ، اي برفع الحد الادنى لعضوية النقابة لتكون مؤهلة للتمثيل في مجلس الاتحاد، وبرفع نسبة التمثيل للنقابات الكبيرة كي يكون حافزا للنقابات الصغيرة لزيادة عضويتها .

ان احد مقومات وحدة الاتحاد وفعاليته في الديموقراطية . وفي المثال الذي اوردناه عن تطبيق الصيغة القديمة تغيب الديموقراطية من حياة الاتحاد . ويصبح بامكان اربعين نقابة مثلا لا تتجاوز عضويتها مجتمعة الالف عامل الحصول على ثمانين مقعدا تقريبا في مجلس الاتحاد والسيطرة عليه، بينما لا تحصل ست نقابات تضم اكثر من سبعة اضعاف عمال النقابات الاربعين الا على اقل من نصف عدد ممثلي تلك النقابات الاربعين في مجلس الاتحاد . هذا الوضع لا يمكن اعتباره ديموقراطيا بحال من الاحوال . وهو يضع الاكثرية العمالية تحت سيطرة الاقلية، ويشجع على شرذمة الحركة النقابية وتكريس الطابع الحرفي والانفلاقي فيها، ولا يساعد على تنمية الوعي الطبقي .

ولهذا يبدو غريبا ان لا يرى معلق نشرة جبهة العمل النقابي التقدمية الفارق الجوهري بين مشروع الكتلة العمالية التقدمية ومشروعي كتلتي الطليعة والوحدة . مثلما يبدو غريبا ايضا ان لا يرى نقطة الخلاف الاساسية بين مشروع كتلة الطليعة ومشروع كتلة الوحدة والتي تنص، عمليا، نقاط الاتفاق التي سجلها في المشروعين .

ان مشروع الكتلة العمالية التقدمية ينطلق من الاقرار بوجود تغيير نوعي في اوضاع الطبقة العاملة بالقياس الى ما قبل ثلاثين عاما . ومن تجربة الحوارات السابقة لاعادة الوحدة والتي كانت تصطدم دائما بتمسك بعض الاطراف بنقاباتها الموازية وبالاجراءات الانقسامية التي اتخذتها ، ويذكر الجميع ان عدة صيغ للوحدة قد وضعت ثم كان يجري التخلي عنها من بعض الكتل، او تفسيرها، فيما بعد، بصورة تستهدف تحسين مواقع البعض بصورة غير مبررة على حساب الاخرين وبدون ان تكون لهذه المطالب مقومات فعلية في واقع الحركة النقابية .واخر مثال على ذلك موقف كتلة الطليعة من اتفاق ١١ تموز الذي اشترط موافقة الكتلة العمالية التقدمية على تعيين احد اعضاء كتلة الطليعة في الهيئة الادارية لنقابة عمال الخياطة بنابلس ولي منصب امين صندوق مقابل موافقة هذه الكتلة على الاشتراك في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للنقابات .

هكذا وضعت كتلة الطليعة مسالة وحدة اتحاد النقابات وتفعيله في نفس المستوى من الاهمية مع تعيين احد اعضائها في هيئة ادارية لاحدى النقابات . هذه الواقعة يعرفها جيدا الزملاء في جبهة العمل النقابي التقدمية .ومع ذلك ما زال هناك من ينشر المزاعم عن خروج الكتلة العمالية التقدمية على اتفاق ١١ تموز !

هذه الواقعة تعطي مثلا صارخا على المخاطر التي يشكلها الاحتفاظ بالصيغة الحالية على وحدة الاتحاد العام للنقابات . ان اي خلاف حول عضوية الهيئة الادارية لاية نقابة، او حول شروط التحالف في اية نقابة يمكن ان تؤدي الى انشقاق جديد. هذا الاحتمال هو احد الامور التي يقلق مشروع الكتلة العمالية التقدمية الطريق امامها .

ان المفروض يعتبر جميع العمال الذين تنطبق عليهم شروط العضوية للنقابات والمنضمين ، فعلا، للنقابات، هيئة عامة واحدة على نطاق الضفة الغربية وهي التي تقوم بانتخاب مجلس الاتحاد العام للنقابات انتخابا مباشرا تحت اشراف هيئة يتفق عليها .

البقية على الصفحة الثامنة